آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في ترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

MECHANISMS TO SUPPORT SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES AND ITS ROLE IN THE PROMOTION OF AGRICULTURAL INVESTMENT IN ALGERIA FOR THE PERIOD(2008-2019)

ط.د. بوهلال محمد[1]، د. بوطورة فضيلة[2]

Bouhelal Mohamed[1], Dr. Boutora Fadila[2]

[1] مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي (تبسة)، mohamed.bouhelal@univ-tebessa.dz

[2] مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي (تبسة)، fadila.boutora@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام:.2021/04/08 تاريخ القبول:2021/06/22 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وترقية الاستثمار الزراعي في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)، من خلال تحليل مجموعة من البيانات والإحصائيات وعرض أهم الآليات المتخذة لدعم الاستثمار الزراعي في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي ورفع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وقد بينت الدراسة أنه وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الجزائر في الوقت الراهن إلا أن عملية تمويل هذا القطاع والدفع به في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى جد محدودة وغير كافية لترقية الاستثمار الزراعي.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة؛ المؤسسات المتوسطة؛ الاستثمار الزراعي؛ الدعم.

تصنيفات JEL: O13, Q15, Q14, L29

Abstract:

This study aims at highlighting the importance of supporting small and medium enterprises to develop and promote the agricultural investment in Algeria for the period (2008-2019) through analysing a set of data and statistics and presenting the most important mechanisms that have been adopted to support this kind of investment has developed to promote the agricultural sector and increase its contribution to GDP. The study has proven that despite the importance of the agricultural sector in Algeria now day the process of financing this sector and boosting it in the frame of small and medium enterprises remains very limited and insufficient to promote the agricultural investment.

Keywords: small enterprises, medium enterprises, agricultural investment, support.

JEL Classification Codes : O13, Q15, Q14, L29

[1] **المؤلف المرسل:** د.فضيلة بوطورة، fadila.boutora@univ-tebessa.dz

1-المقدمة:

اعتمدت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة على مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بإدخالها على قوانين الاستثمار، ووضع آلية تشريعية جديدة موجهة لدعم وترقية الاستثمار الوطني وفتح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية، ومحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، ورفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، بهدف إعادة وبعث التوازنات الاقتصادية الكلية والتمويلية. يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر، من القطاعات الاستراتيجية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، لما يتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية تسهل عملية القيام بهذه الاستثمارات، بالإضافة إلى حجم المبالغ المالية الكبيرة المخصصة لدعم وتطوير الاستثمار في هذا القطاع والإصلاحات القانونية والتشريعية التي قامت بها الدولة في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق هذا المسعى لجأت الدولة الجزائرية إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر نظام يقع على عاتقها تأدية مختلف النشاطات الإنتاجية والخدمية لإمداد المجتمع بمختلف حاجياته وزيادة رفاهيته وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، والتي تلعب الدور الرئيسي للنهوض بالقطاع الفلاحي بالجزائر وذلك من خلال توسيع وترقية النشاط الإنتاجي والخدمي في هذا القطاع وتحقيق الأهداف التنموية الرئيسية.

ومما سبق تبرز إشكالية الدراسة: **هل آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها دور في تطوير الاستثمار الفلاحي في الجزائر؟**

- **فرضية الدراسة:** من خلال إشكالية الدراسة يمكن وضع فرضية البحث التالية: تمكن آليات الدعم المختلفة التي وفرتها الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة بشكل كبير في ترقية الاستثمار الفلاحي.

- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وإلقاء الضوء على البرامج والإجراءات والآليات التي قامت بها الدولة من أجل دعم هذه المؤسسات لترقية الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

- الدراسات السابقة:

- دراسة **(بولحبال نادية، 2006)**، تحت عنوان: أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، وتناولت في دراستها مكانة الأسعار في النظرية الاقتصادية وأثر سياسة الدعم على أسعار المنتجات الزراعية، ثم تناولت الدعم الزراعي في إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبعض الدول العربية وأثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على سياسات دعم

المنتجات الزراعية في البلدان النامية والتطور التاريخي للقطاع الزراعي الجزائري، ثم أهمية الاستثمار والتمويل في القطاع الزراعي، وأخيرا دراسة الأسعار وتطورها وأشكال دعم الأسعار الزراعية في الجزائر؛

- دراسة **(قشيدة صورية، 2012)**، تجت عنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات "فينياليب"، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، حيث تناولت في دراستها مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، ثم الإجراءات التمويلية التي اتخذتها الدولة الجزائرية لرفع من مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة نموها الاقتصادي، وأخيرا جدوى الشراكة الأورو- جزائرية في تحسين ظروف تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

للوصول إلى نتائج البحث والإجابة على الإشكالية واختبار فرضية البحث، تم استخدام المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الزراعي، والمنهج التحليلي عند دراسة وتحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالموضوع المدروس.

وأما هيكل البحث فيشتمل على المحاور التالية:

- أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أساسيات حول الاستثمار الزراعي؛
- آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على الاستثمار الزراعي في الجزائر.

1-أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وإحدى أهم دعائم التنمية الأساسية في مختلف دول العالم.

1-1-4-مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لا يوجد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME: Petite et Moyenne Entreprise) بين الدول، فتعريف هذا النوع من المؤسسات يقوم على عدد من المعايير والتي منها: رقم العمال، حجم العمالة، الحصة السوقية، حجم المال المستثمر...إلخ، كما يختلف باختلاف الجهة الرسمية المعرفة والنظام الاقتصادي الخاص بكل دولة، فيما يتعلق بالمشرع الجزائري، فقد عرفها بأنها "مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) مليار دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار

جزائري، وتستوفي معيار الاستقلالية".(قانون رقم 17-02، 2017، صفحة 05) ويقصد في مفهوم هذا القانون ما يلي:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبر أن أجزاء من وحدات العمل السنوي، السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل؛
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا؛
- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبع عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويصنف القانون الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا في القانون الجزائري.

المعيار / المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليار دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة الصغيرة جدا	من 1 إلى 9	40	20
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	400	200
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4000	من 200 إلى 1000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (2017/01/11)، العدد 02، ص6.

ويوضح الجدول رقم (01) ما يلي:

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (04) ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (01) دينار جزائري؛
- تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري؛
- تعرف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (01) واحد إلى تسعة (09) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري.

1-2-أهداف إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تهدف سياسات جميع البلدان لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق ما يلي: (عبد القادر والعبد الرزاق، 2011، صفحة 03)

- خلق مناصب عمل جديدة هذا بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو عند توظيف الأفراد فيها؛
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، حيث يصبح الأفراد يعملون وينتجون فرديا وجماعيا؛
- المساهمة في تنمية الاقتصاديات الوطنية من خلال محاربة البطالة وتزويد الاقتصاد بمختلف السلع والخدمات؛
- استعادة حلقات الإنتاج غير المبرمجة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى؛
- دمج المسرحين من مناصبهم من المؤسسات الكبرى بسبب الإفلاس.

1-3-خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الغالب ما يقارب 90% من المؤسسات التي تكون النسيج الصناعي لأغلب الدول، بسبب ما تتسم به من الخصائص والتي نذكر منها ما يلي: (الطيب، 2011، الصفحات 66-67)

1-3-1-سهولة التأسيس والاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل: تستمد عنصر السيولة من الانخفاض النسبي في احتياجها لرؤوس الأموال، حيث تعد الموارد والمدخرات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الأساسي في التمويل مقارنة بالتمويل الخارجي وفي الغالب يقتصر هذا الأخير على القروض المقدمة من الأصدقاء والأقارب.

1-3-2-مرونة الإدارة: تعكس مرونة الإدارة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع ظروف العمل المختلفة، والتي ترجع إلى الجوارية (proximité) في الإدارة، وهذا لقرب المدير من العمال، وكذا بساطة الهيكل التنظيمي.

1-3-3-مساندة وداعمة للمؤسسات الكبيرة: تعد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وسيلة دعم للمؤسسة الكبيرة من خلال المناولة، والتي تعكس نوعا من الترابط الهيكلي بين مؤسسة رئيسية كبيرة ومؤسسات مقاولة من الباطن (sous-traitantes) وهي في الغالب مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

1-3-4-المساهمة في تحقيق التكامل والتوازن الجهوي: تتميز هذه المؤسسات بكثافة الانتشار الجغرافي والقدرة على تنمية المناطق الريفية والمعزولة، كما تسمح في هذه المناطق بتوفير مناصب العمل وبالتالي تحسين الظروف المعيشية لمتساكنيها.

1-3-5-قدرة أكبر على التوظيف و انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها لا تستعمل مستوى عال من التكنولوجيا في العمل، كما تتميز بكونها مخزن فعال للموارد البشرية لكونها تعتمد على كثافة تشغيل عنصر العمل ومهارته والتي لا تكون في العادة ذات مهارات متخصصة.

2-أساسيات حول الاستثمار الزراعي

يأخذ الاستثمار الزراعي نفس مفهوم الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، إلا أن الاستثمار في القطاع الزراعي له خصائص ومتطلبات تجعله أكثر حساسية من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة الأخرى

2-1-مفهوم الاستثمار الزراعي: عرف الاستثمار الزراعي على أنه دمج عوامل الإنتاج المتوافرة في الزراعة (الأرض والعمل ورأس المال...) وتشغيلها قصد إنتاج مواد زراعية لسد حاجيات المستهلكين، وللحصول على أفضل النتائج الممكنة. وتختلف هذه النتائج باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي نظام الإنتاج الرأسمالي يجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي ممكن، أي أكبر قيمة من الربح. أما في نظام الإنتاج الاشتراكي فيجب أن يحقق الاستثمار الزراعي أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في آن واحد. ويتم الاستثمار الزراعي في مشروعات زراعية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير أن مفهوم الاستثمار الزراعي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي، فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الزراعية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الزراعية الصناعية وغيرها). (محمود، 2008، صحفة 03)

2-2-خصائص الاستثمار الزراعي: ينفرد الاستثمار في القطاع الزراعي بمجموعة من الخصائص تميزه عن الاستثمار في القطاعات الأخرى، وتؤثر على نموه إيجابيا أو سلبيا، والتي يمكن حصرها فيما يلي: (نادية، 2000، صفحة 02)

- الدورة المالية حيث تختلف في الزراعة عنها في الصناعة. فالتدفق النقدي في الزراعة يكون مرة واحدة عند بيع المحصول فقط، ومن ثم فهو ليس عملية مستمرة، وبذلك تكون الدورة طويلة نسبيا لا تتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية الفترة؛
- اختلاف السنة المالية في الزراعة عن السنة المالية العادية، إذ أن توقيت العوائد والاستثمارات وإتاحة الفرصة للاستفادة من السنة المالية من وجهة النظر المحاسبية وإعداد الميزانيات يخل نوعا ما بعمل المصارف والبنوك؛

- الدورة الزراعية: يخضع الاستثمار الزراعي للدورة الزراعية، إذ أن الزراعة تستوجب الإنتاج في سنة، وتخصيب الأرض سنة أخرى، من أجل تمكين التربة من الاستراحة واستعادة قوتها، حيث يتم تحسينها وزرعها بمنتوج آخر ذا طبيعة إنتاجية مختلفة؛
- المخاطرة: أهم معوقات الاستثمار في الزراعة هي أن المخاطر فيه تتجلى بشكل واضح وذلك لدخول العوامل الطبيعية كمقيدات للتنبؤ، إذ يصعب التنبؤ بمستقبل الاستثمار في هذا القطاع في حين نجد أن نسبة المخاطرة في القطاع الصناعي هي أقل، وذلك من خلال التنويع في مجال الاستثمار، في الوقت الذي يستوجب هذا القطاع إلى التنويع بنفس الدرجة بالرغم من اتساع البدائل وتنوعها فيه، كما تشترك جميعها في ارتفاع نسبة المخاطرة لتوقع سوء المناخ أو الأوبئة والكوارث الطبيعية؛
- التكيف: إمكانات التكيف للاستثمار الزراعي أكبر منها في الاستثمار الصناعي لاختلاف درجات خصوبة الأرض ودرجات قابليتها وصلاحيتها للري، مما يمكن من تغيير العمليات وأحجامها وكذلك التناوب الزراعي وتغيير اختيار المزروعات؛
- إن التجارب العلمية ونتائج البحوث قليلة الأثر في الزراعة لاحتياجها إلى وقت طويل نسبيا للتأكد من فعاليتها؛
- صعوبة تقييم الاستثمار الزراعي من وجهة النظر المحاسبية لاستعمال الحسابات المختلطة (الأصل من الربح أو الخسارة الناتجة عنه)؛
- صعوبة التمويل الزراعي: وهذا بسبب قلة الضمانات التي يوفرها القطاع مقارنة مع القطاعات الأخرى؛
- ضخامة نسبة رأس المال الثابت: تتصف الزراعة باتساع نسبة رأس المال الثابت اللازم للعملية الإنتاجية، وعلى الأخص عند مقارنتها بغيرها من الصناعات الأخرى، وقد قدر البعض قيمة الأرض والمباني وما بها من تحسينات رأسمالية وغير ذلك من المنشآت الثابتة بنحو 10% من رأس المال الزراعي.

2-3-متطلبات الاستثمار الزراعي: إن متطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي متعددة ويحتاج بعضها لأن تتوفر بشكل كمي والبعض الآخر بشكل نوعي، وتتمثل هذه المتطلبات في الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني، التي على أساسها يتم اختيار موقع المشروع الملائم من بين الخيارات المتاحة وتحدد نوعية الإنتاج والتقنية المناسبة، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي: (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2004، الصفحات 22-26)

- الأراضي الصالحة للزراعة: يتطلب الاستثمار في القطاع الزراعي الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج النباتي والحيواني، التي على أساسها يتم اختيار موقع المشروع الملائم من بين الخيارات المتاحة وتحدد نوعية الإنتاج والتقنية المناسبة؛
- الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة: يمثل توفر الأراضي الصالحة للزراعة والعمالة العنصر الأساسي للاستثمار الزراعي، حيث يسمح وجود هذه الأراضي بإنتاج محاصيل متنوعة أو القيام بالزراعة المختلطة بين إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات؛
- مصادر الثروة الحيوانية: إن توفر مصادر متنوعة من الثروة الحيوانية يعتبر من متطلبات الاستثمار الزراعي في هذا المجال، حيث توفر أعدادا هائلة من الثروة الحيوانية، إضافة إلى وجود مساحات شاسعة من المراعي الطبيعية التي يمكن تنميتها لتوفير المزيد من الأعلاف، هذا فضلا عن إمكانية تربية الحيوان جنبا إلى جنبا مع الإنتاج النباتي؛
- تحديد التقنية الملائمة للإنتاج الزراعي: يعتبر استخدام التقنية الملائمة في الإنتاج الزراعي من متطلبات الاستثمار الزراعي، لأنها عملية متجددة عبر الزمن نسبة لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخية، وكذلك لمواكبة التطور المتسارع في إنتاج التقنية على المستوى العالمي، ويتضمن مفهوم التقنية مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومخصبات للأرض ومبيدات الحشرات وجدول زمني للزراعة والنظافة والحصاد، بالإضافة إلى الآليات والمعدات التي تمكن من تحضير التربة في الوقت المناسب.

بالإضافة إلى هذه العناصر توجد متطلبات أخرى مثل التمويل الزراعي، والتسويق الزراعي، التصنيع الزراعي، والخدمات المساندة في القطاع الزراعي.

3-آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أثرها على الاستثمار الفلاحي في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المحور إلى أهم آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال الفلاحي ودورها في ترقية وتطوير الاستثمار الفلاحي في الجزائر.

3-1-تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: للوقوف على مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وخاصة المؤسسات التي تنشط في القطاع الفلاحي في العقد الأخير نعتمد في ذلك على الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطورعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) ومناصب الشغل المعلنة خلال الفترة (2008-2019)

السنوات	PME العمومية		PME الخاصة		PME الناشطة في المجال الفلاحي			
	العدد	مناصب الشغل المعلنة	العدد	مناصب الشغل المعلنة	عدد PME العمومية	مناصب الشغل المعلنة	عدد PME الخاصة	(%)
2008	626	52786	392013	1233073	113	5952	3599	1.12
2009	591	51635	455398	1363444	113	5619	3642	1.05
2010	557	48656	618515	1577030	114	5794	3806	1.03
2011	572	48086	511856	1676111	183	8519	4006	1.02
2012	557	47375	550511	1800742	184	8515	4277	1.02
2013	557	48256	601583	1953636	181	7378	4616	1.00
2014	542	46567	656949	2110665	182	3963	5038	1.01
2015	532	43727	716895	2327293	180	6408	5625	1.05
2016	390	29024	786989	2511674	181	6204	6130	1.06
2017	267	23452	831914	2632018	88	3280	6599	1.08
2018	262	22073	851414	2668173	96	3025	6877	1.09
2019	244	20955	1171701	2797781	93	3572	7275	1.12

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, Bulletin d'information statistique de la PME, N° (14 ; 16 ; 18 ; 20 ; 22 ; 24 ; 26 ; 28 ; 30 ; 32 ; 33 ; 35), Alger.

يبين الجدول رقم (02) تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) ومناصب الشغل المعلنة في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)، ونلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية شهد تراجع مستمر، حيث سجل انخفاضا طفيفا في عدد هذه المؤسسات خلال الفترة من 2008 إلى 2014، حيث انخفض عدد الـ PME من 626 مؤسسة عمومية ناشطة في جميع المجالات سنة 2008 إلى 542 مؤسسة سنة 2014، مستحدثة بذلك مناصب شغل هامة وصلت إلى 52786 منصب سنة 2008 إلا أنها بدأت بالتراجع تزامنا مع انخفاض المؤسسات، لتصل إلى أدنى مستوى لها في الفترة الموالية من سنة 2014 إلى السداسي الأول لسنة 2008 حيث تم تسجل 262 مؤسسة عمومية فقط سنة 2018 و 22073 منصب شغل، وهذا راجع أساسا إلى الأزمة النفطية خاصة بعد سنة 2014 تزامنا مع انفجار الأزمة وانخفاض مداخيل الدولة من الجباية البترولية باعتبارها المصدر الوحيد تقريبا لإيرادات الدولة، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فكان وضعها مختلف تماما، بحسب هذه الإحصائية نلاحظ تطورا مستمرا في عدد الـ PME وعدد مناصب الشغل المستحدثة، حيث تم تسجيل 392013 مؤسسة سنة 2008

مستحدثة 1233073 منصب شغل ليصل إلى 1171701 مؤسسة في السداسي الأول من سنة 2019 مستحدثة 2797781 منصب شغل، ومقارنة مع القطاع العمومي فالفرق كبير جدا، وهذا راجع لدعم المؤسسات الخاصة من طرف الدولة من خلال تنظيم هذه المؤسسات ودعمها ماديا ومعنويا خاصة بعد الأزمة النفطية والتي أدت بالدولة الجزائرية إلى إيقاف الاستيراد والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يخص القطاع الفلاحي فقد شهد عدد الـ PME العمومية ارتفاعا ملحوظا من سنة 2008 (113 مؤسسة خلقت 5952 منصب شغل) إلى سنة 2013 (181 مؤسسة خلقت 7378)، هذا التطور الإيجابي كان نتيجة لاعتماد الدولة على برنامج التجديد الريفي سنة 2008، إلا أن هذا التطور تأثرا سلبا بعد سنة 2014 ليحقق رقما سلبيا سنة 2017 بـ 88 مؤسسة خلقت 3280 منصب شغل، بينما سجلت عدد الـ PME الخاصة الناشطة في القطاع الفلاحي نمو مستمرا حيث وصلت إلى 7275 مؤسسة خاصة في السداسي الأول من سنة 2019 إلا أن نسبتها ضعيفة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى (1.12% من إجمالي عدد PME الخاصة).

3-2-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مخصصات الاستثمار الفلاحي العام من ميزانيات الاستثمار السنوية للدولة: عرفت مخصصات الاستثمارات الفلاحية العامة من ميزانية الدولة تطورا ملحوظا بداية من سنة 2000 وهي السنة التي أصبحت فيها القطاعات الاقتصادية تتحصل على مخصصاتها المالية معتبرة من خلال الميزانيات السنوية، وهذا بعد انطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي جاء لوضع سياسة فلاحية جديدة تسمح باستغلال جميع الإمكانيات المتوفرة للقطاع، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03): تطور مخصصات الاستثمار الفلاحي العام من ميزانيات الاستثمار السنوية للدولة خلال الفترة (2008-2019)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الاستثمار الفلاحي	الاستثمارات الكلية	نصيب الزراعة من مجموع الاستثمارات (%)
2008	340.43	1720.3	19.79
2009	348.36	2648.4	13.15
2010	332.40	3146.9	10.56
2011	291.05	2415.4	12.04
2012	203.68	2789.8	7.30
2013	187.27	2025.1	9.24
2014	229.13	2329.3	9.83
2015	209.43	3615.0	5.79

2016	198.26	1655.1	11.97
2017	101.06	1221.3	8.27
2018	116.52	1940.50	6
2019	160.78	1901.56	8.45

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة من 2008 إلى 2019، الصادرة في نهاية شهر ديسمبر للسنة السابقة.

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن مخصصات ميزانية الدولة الموجهة للاستثمار الفلاحي العام عرفت انخفاضا تدريجيا ومتواصلا ليصل إلى أدنى حد له سنة 2017 بـ 101.06 مليار دج، هذا الانخفاض سببه المباشر الأزمة البترولية التي يعيشها العالم والتي أثرت سلبا على إيرادات الدولة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، هذا الأخير الذي يمثل المورد الأكبر والرئيسي للدولة الجزائرية، بالإضافة إلى عدم استحداث مشاريع فلاحية جديدة والتي كان آخرها برنامج التجديد الريفي الذي انتهت الفترة المخصصة للمشروع في سنة 2014 .

أما بالنسبة لنصيب الاستثمارات الزراعية العامة إلى حجم الاستثمارات الحكومية الكلية، فنلاحظ أن نسبتها تراوحت بين 5.79% و19.79%، وهي نسب ضعيفة مقارنة لما لهذا القطاع المنتج من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان وامتصاص البطالة واستقرار السكان في الأرياف، مما جعل الدولة تخصص له مبالغ إضافية هامة.

3-3-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق أجهزة الدعم الاجتماعي: لعبت أجهزة دعم الاجتماعي المستحدثة (ANSEJ، ANGEM، CNAC) لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في زيادة إنتاجية مختلف القطاعات الاقتصادية، واستفاد قطاع الفلاحة على غرار باقي القطاعات من حصة معتبرة لا تعكس حجم الإمكانيات المتاحة بقدر ما تعكس انخفاض الطلب الاستثماري على هذا القطاع.

3-3-1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ: Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes): تم إنشاؤها سنة 1996 وهي هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل، وأنشئت هذه الوكالة بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد إحداث أنشطة إنتاجية وخدماتية أو توسيعها وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة ومناصب عمل، كما تهدف إلى تشجيع أنواع الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية المبادرة المقاولتية، بشرط أن يتراوح سن الشباب ما بين 19 و35 سنة، في الحالات الاستثنائية وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل (بما في ذلك الشباب ذوي المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة المحدثة إلى 40 سنة كحد

أقصى. (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، 2016) ويوضح الجدول التالي المشروعات الفلاحية وعدد المناصب المستحدثة في هذا القطاع خلال الفترة (1996-2019).

الجدول رقم (04): عدد المشروعات الفلاحية الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من طرف ANSEJ (منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)

	عدد المشرعات الممولة	(%)	عدد مناصب الشغل المستحدثة	مبلغ الاستثمار (دينار جزائري)
القطاع الفلاحي	57183	15	135222	211629975913
القطاعات الكلية	381427	100	910297	1225545651925

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, Op cit.

يوضح الجدول رقم (04) عدد المشروعات الفلاحية الممولة من طرف وكالة (ANSEJ) منذ نشأتها سنة 1996 إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019، حيث مولت ما يقارب 57183 مشروع من إجمالي 381427 مشروع ممول، أي بنسبة 15% بغلاف مالي قدر بـ 211629975913 دج خلال هذه الفترة، واستحدثت 135222 منصب عمل في القطاع من إجمالي 910297 منصب مستحدث منذ نشأت الوكالة في 1996، وتعتبر مساهمة الوكالة في تمويل القطاع الفلاحي معتبرة مقارنة بمساهمتها التمويلية في القطاعات الأخرى، حيث يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات من حيث عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، ويبقى عدد هذه المشاريع قليل جدا مقارنة بفترة نشاط الوكالة التي تقارب 25 سنة، وذلك راجع لفشل أغلب هذه المشاريع وإفلاس هذه المؤسسات بسبب نقص الخبرة لدى أصحابها وغياب المرافقة التقنية من طرف الدولة التي لم تولي أي أهمية لمراقبة المشاريع بعد انطلاقها.

3-3-2-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Micro Crédit): تم إنشاء الوكالة من خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.

ويندرج برنامج القرض المصغر في إطار التنمية الاجتماعية المستهدفة من طرف السلطات العمومية والتي تهتم بترقية قدرات الأفراد والفئات السكانية للتكفل بذاتهم، لبلوغ مستوى معيشي نزيه ومنصب شغل معتبر، بتطبيق سياسة اجتماعية جديدة، هدفها الأساسي تخفيض الكلفة الاجتماعية من أجل الانتقال لاقتصاد السوق والمساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما

الفئات النسوية، بهذا المعنى هي سياسة دعم مباشر، مستهدف وتساهمي، تقترح كبديل للروح الاتكالية، (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2008) ويوضح الجدول التالي عدد القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي من طرف ANJEM منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30.

الجدول رقم (05): عدد القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي من طرف ANGEM

(منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)

	عدد القروض الممنوحة	المبالغ الممنوحة (دينار جزائري)	(%)
القطاع الفلاحي	122052	8063294457	13.73
القطاعات الكلية	889148	57995775132	100

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, Op cit.

يبين الجدول رقم (05) عدد القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي من طرف وكالة (ANGEM)، حيث مولت الوكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي بـ 122052 قرض فلاحي مصغر بغلاف مالي قدر بـ 8063294457 دج منذ بداية نشاطها حتى السداسي الأول من سنة 2019 من أصل 889148 قرض ممنوح، أي بنسبة 13.73% من إجمالي التمويل الممنوح، وهي نسبة معتبرة تعكس توجه الوكالة في تطوير التنمية الفلاحية عن طريق القروض المصغرة التي تشهد طلبا كبيرا عليها من طرف المستثمرين خاصة أنها تتميز بخلوها من الفوائد، ألا أنها لا تستطيع تمويل كل المشاريع الفلاحية خاصة المتوسطة والكبيرة التي تحتاج لموارد مالية كبيرة وضخمة.

3-3-3-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage): منذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، إعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر، تم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل، (الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، 2016) ويوضح الجدول التالي عدد المشروعات الفلاحية الممولة من طرف CNAC منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30.

الجدول رقم (06): عدد المشاريع الفلاحية الممولة من طرفCNAC

(منذ نشأت الوكالة إلى غاية 2019/06/30)

	عدد المشروعات الممولة	المبالغ الممنوحة (مليون دينار جزائري)	عدد مناصب الشغل المستحدثة
القطاع الفلاحي	21858	88886.39	52536
القطاعات الكلية	147500	491238.78	310398

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, Op cit.

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن عدد المشروعات الفلاحية الممولة من طرف (CNAC)منذ نشأت الوكالة إلى السداسي الأول لسنة 2019 وصلت إلى 21858 مشروع ممول بغلاف مالي قدر بـ 88886.39 مليون دج من إجمالي 147500 مشروع ممول من طرف الوكالة، وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة سنة 2010 بتوفير بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة (10) ملايين دج بعدما كان لا يتعدى خمسة (05) ملايين دج وكذا إمكانية توسيع إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة فقط تمكنت من استحداث 52536 منصب شغل في القطاع الفلاحي من إجمالي 310398 منصب شغل مستحدثة منذ نشأت الوكالة إلى غاية السداسي الأول من سنة 2019، وهذا في إطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية سنة 2004، الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، حيث تم إنشاء وتنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع.

3-4-حصيلة الاستثمار الفلاحي في الجزائر: تظهر نتائج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الآليات المذكورة سابقا من خلال حصيلة الاستثمار الزراعي الكلية، ومدى تطوره خلال فترة الدراسة، ولمعرفة حصيلة الاستثمار الزراعي في الجزائر والمتمثلة في عدد المشروعات المستثمرة تم الاعتماد على معلومات مستخرجة من قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :ANDI) (Agence Nationale pour le Développement de l'investissement، وهي مؤسسة عمومية ذات شخصية قانونية واستقلالية مالية، مهمتها الرئيسية هي تطوير ومتابعة الاستثمارات وهذا بتسهيل استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة ببعث مشاريع خلق المؤسسات من خلال الشباك العمالياتي الوحيد، وتم إنشاءه في إطار إصلاحات الجيل الأول التي بدأت في الجزائر في 1990، شهدت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار عدة تغيرات كانت ترمو إلى التكيف مع التغيرات في الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فكانت في البداية (من سنة 1993 إلى سنة 2001) تسمى بوكالة الترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، وبعد ذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، كلفت هذه الهيئة الحكومية بمهمة تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار، ولقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة

منها: ضمان ترقية الاستثمارات وتنميتها ومتابعتها واستقبال ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛ تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الوحيد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛ منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيبات المعمول بها؛ ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعمقة بالاستثمار؛ ومراقبة ومتابعة الاستثمارات. (وزارة الصناعة، والجدول التالي يظهر تطور عدد المشروعات الاستثمارية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2019).

الجدول رقم (07): تطور عدد المشروعات الاستثمارية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

	عدد المشروعات الاستثمارية		(%)	المبلغ (مليون دج)		(%)	عدد مناصب الشغل المستحدثة		(%)
	الكلية	الفلاحية		الكلية	الفلاحية		الكلية	الفلاحية	
2008	16925	120	0.71	2401890	8517	0.35	196754	2032	1.03
2009	19729	64	0.32	907882	3420	0.38	155905	1029	0.66
2010	6658	27	0.41	247040	1311	0.53	50987	356	0.70
2011	7803	31	0.4	1378177	16688	1.21	140110	33691	24.05
2012	7715	84	1.09	815545	6447	0.79	91415	1108	1.21
2013	8890	157	1.76	1716135	25083	1.46	148943	2306	1.54
2014	9903	184	1.86	2192530	26270	1.23	150641	2895	1.92
2015	7950	244	3.06	1473414	53498	3.63	150641	2895	1.92
2016	7185	209	2.91	1839044	67530	3.67	164414	3646	2.21
2017	5057	197	3.90	1905207	51540	2.71	167618	4770	2.85
2018	2027	102	5.03	848114	19904	2.35	73836	2339	3.17
2019	1765	85	4.82	530291	21563	4.07	48784	1623	3.33

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, Op cit

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن حجم الاستثمارات الفلاحية المصرح بها لدى مصالح الوكالة الوطنية لدعم وترقية الاستثمار(ANDI) ، حيث سجلت ما بين سنتي 2008 و2019 أكثر من 282045 مليون دج كالتزامات واستثمارات في المجال الفلاحي تم التصريح بها من طرف المستثمرين لدى الوكالة، ويمثل هذا المبلغ أكثر من 1504 مشروع استثماري، كما تبين هذه الإحصائيات أن وتيرة التصريح بالاستثمار لم تعرف تطورا مستمرا، بل عرفت مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى من 2008 إلى غاية 2011 التي تميزت بانخفاض كبير في عدد التصريحات المقدمة للوكالة، إذ انتقلت من 120 تصريحات سنة 2008 إلى 31 تصريح سنة 2011 وبقيمة إجمالية لهذه

السنة تقدر بـ 16688 مليون دج، وهي الفترة التي بدأ فيها تطبيق مشروع التجديد الريفي والفلاحي، أما المرحلة الثانية من سنة 2012 إلى السداسي الأول من سنة 2018 شهدت ارتفاعا في عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة التي وصلت إلى 157 مشروع سنة 2013 ، لكنها ارتفعت سنة 2015 إلى 244 مشروع، بقيمة إجمالية لهذه السنة بلغت 53498 مليون دج أي بنسبة 3.63% من إجمالي التزامات الاستثمار الخاصة بجميع القطاعات، وتبقى هذه النسبة ضعيفة بالنسبة لحجم المبالغ المالية المصرح بها، ومما يعني أيضا عدم اهتمام المستثمرين بالاستثمار الزراعي لوجود عدة معوقات تحد من الاستثمار في هذا القطاع .

أما فيما يخص عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة فكانت ضعيفة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث لم تتعدى نسبة 3% في معظم الفترة الممتدة بين 2008 و2019 ماعدا سنة 2011 أين سجلت أعلى نسبة بـ 24.05% من إجمالي عدد مناصب الشغل المستحدثة عن طريق الوكالة بـ 33691 منصب شغل (تجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصائيات تأخذ في الاعتبار فقط المشروعات الاستثمارية في إنتاج السلع والخدمات التي يغطيها نظام دعم الاستثمار الوطني).

الخلاصة:

عرف الاستثمار الفلاحي في الجزائر تطورات هامة تزامنا مع التطورات التي عرفها الاستثمار في القطاعات الأخرى، إلا إنه عرف في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا من طرف الدولة، من خلال توفيرها له كل الوسائل المالية والمادية والمعنوية، وتقديم الخدمات المساندة لتطوير الإنتاج الفلاحي، خاصة مع تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000 وبرنامج التجديد الريفي والفلاحي سنة 2009، الذي أعطى دعما كبيرا للاستثمار الفلاحي الخاص في جميع الفروع النباتية والحيوانية، مما جعل مخصصات ميزانية الدولة الموجهة للاستثمار الزراعي العام تعرف تطورا كبيرا بهدف تنمية البنية الأساسية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وتنمية المناطق الريفية، غير أنه يبقى هناك ضعف في حجم الاستثمار الزراعي الخاص المحلي والأجنبي مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الأخرى .

بعد العرض الذي تم تقديمه خلصنا إلى إثبات صحة فرضية البحث، حيث تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا كبيرا في النهوض بالقطاع الفلاحي، حيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي في ترقية الاستثمار الزراعي من خلال الاستثمار في المشروعات الفلاحية التي تساهم في نمو القطاع الفلاحي وخلق مناصب شغل عديدة للقضاء على البطالة خاصة في الأرياف والقرى، ولهذا سعت الدولة الجزائرية إلى تمويل هذه المؤسسات من خلال مجموعة من الآليات والبرامج الهيكلية والأغلفة المالية الكبيرة المخصصة

لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة الناشطة في القطاع الفلاحي، وكذا خلق أجهزة لدعم هذه المؤسسات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC). هذه الأجهزة التي تلعب دور كبير في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ماليا وتقنيا.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج، أهمها:

- رغم كل المشاكل التي واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه يمكن القول بأنها تؤدي دورا أساسيا ومهما في الاقتصاد الوطني بخلق مناصب شغل جديدة وتوفير قيمة مضافة في القطاع الفلاحي؛
- شهدت مخصصات الاستثمار الزراعي العام انخفاضا مستمرا بعد سنة 2010 وذلك أثر سلبا على الاستثمار الزراعي المدعوم من طرف الدولة في الجزائر؛
- عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تطورا مستمرا في العشر سنوات الأخيرة عكس المؤسسات العامة التي تراجع عددها وذلك تأثرا بالأزمة النفطية وانخفاض الدعم الحكومي لها، بينما عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي تطورا إيجابيا لكن لم يصل للمستوى المطلوب للنهوض بالقطاع الفلاحي؛
- أبدت الجزائر إرادة قوية في تطوير وترقية الاستثمار الزراعي بانتهاجها سياسة الإصلاح الاقتصادي، وسن العديد من القوانين والتشريعات والضمانات المحفزة والمشجعة للاستثمار الزراعي المحلي والأجنبي، وإنشاء النظام المؤسساتي المؤطر له، وتخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي؛
- يبقى الاستثمار الزراعي ضعيفا، مقارنة بحجم الاستثمار في القطاعات الأخرى، بسبب المعوقات التي تحد من تطوره، وأهمها العقار الفلاحي وعقود الفلاحين وارتباطه بالعوامل المناخية التي لها دورا هاما في إتمام العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم الاستقرار الأمني في المناطق الريفية؛
- ساهمت وكالات التشغيل (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة)، بنسب متفاوتة في تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع الفلاحي

في الجزائر إلا أن عوائدها الفعلية لم ترق لحجم الجهد المبذول وحجم المتوقع من النشاط الفلاحي في الجزائر؛

- عدم اهتمام الشباب بالاستثمار في المشاريع الفلاحية وتفضيله لقطاعات أخرى.

التوصيات: من خلال النتائج السابقة يمكن إدراج جملة من التوصيات من بينها مايلي:

- تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هياكله، وذلك عبر التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية، خاصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وصناديق التنمية الفلاحية؛
- ضرورة إعادة النظر في طريقة التدرج في منح التمويل الفلاحي فضخامة الأموال الممنوحة وعدم التوافق بين حجم التمويل الممنوح وطبيعة المشاريع يعمل على خلق فجوات وثغرات الاختلاسات والتهرب والتزوير من أجل الحصول على الدعم أو التمويل مما يضعف فرص تطوير القطاع محليا؛
- زيادة تفعيل آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من قبل الحكومة، وخلق آليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة، وذلك من أجل زيادة عدد المشروعات الفلاحية وترقية الاستثمار الزراعي في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية؛
- يجب على الحكومة الجزائرية وضع سلسلة من الميكانيزمات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم؛
- وضع آليات جديدة حديثة خاصة بتكوين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف ضمان نجاحها واستمراريتها.

6-المراجع

المراجع باللغة العربية:

المداخلات

- عوينات عبد القادر، وحميدي عبد الرزاق، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة -مع الإشارة لبعض التجارب العالمية -. ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 2011، جامعة المسيلة، الجزائر

المقالات

- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات: حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011
- محمود ياسين، الاستثمار الزراعي، مجلة آراء وأفكار، مصر، 2008

الأطروحات

- نادية بولحبال، أشكال الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.

مواقع الأنترنيت

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة من 2008 إلى 2019، الصادرة في نهاية شهر ديسمبر للسنة السابقة. تاريخ الاسترداد 2020/11/05، على الرابط الإلكتروني: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون المالية لكل سنة من 2008 إلى 2019، الصادرة في نهاية شهر ديسمبر للسنة السابقة. تاريخ الاسترداد 2020/11/27، على الرابط الإلكتروني: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 17-02، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 02، بتاريخ 2017/01/11، تاريخ الاسترداد 2020/11/25 على الرابط الإلكتروني: https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2017/A2017002.pdf
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تاريخ الاسترداد 2020/12/08، على الموقع الإلكتروني: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك في المنطقة العربية، الجزء الأول، السودان، سبتمبر 2004، تاريخ الاسترداد 2020/12/02، على الرابط الإلكتروني: http://www.aoad.org/
- وزارة الصناعة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، تاريخ الاسترداد 2020/12/09، على الموقع الإلكتروني: https://www.mdipi.gov.dz/?%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9,287

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تقديم الوكالة، تاريخ الاسترداد 2020/12/08، على الرابط الإلكتروني: https://www.angem.dz/ar/article/presentation/
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقديم الوكالة، تاريخ الاسترداد 2020/12/06، على الرابط الإلكتروني:https://ansej.dz/images/flayer/presentation_AR.pdf

المراجع باللغة الأجنبية:

Sites internet :

Ministère de l'industrie et de la promotion de l'investissement, Direction générale de la veille stratégiques des études économique et des statistique, Bulletin d'information statistique de la PME, N° (14 ; 16 ; 18 ; 20 ; 22 ; 24 ; 26 ; 28 ; 30 ; 32 ; 33 ; 35), Alger. Consulté le 09/12/2020, Sur le lien : https://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique